

## الفصل الاول: الاسبوع الاول

١	المادة	شرح احكام قانون العقوبات القسم الخاص
٢	المرحلة	الثالثة
٣	عنوان المحاضرة	تزوير العملة وتقليدها او تزيفها
٤	مصادر المحاضرة	١ الكتاب المنهجي ٢ د ماهر عبد شويش: شرح قانون العقوبات القسم الخاص ٣ د فخري الحديثي: شرح قانون العقوبات العراقي القسم الخاص
٥	الهدف من المحاضرة	١ تمكين الطالب من الاحاطة بماهية تزوير العملة وتقليدها او تزيفها ٢ بيان اهم الطرق المستخدمة في تزوير العملة او توضيح ما تسمى اركان جريمة تزوير العملة وتقليدها وتزيفها ٣ الاحاطة بالعقوبة المقررة للجريمة بصورتها المخففة والمتشددة وبالتالي تمكين الطالب الاحاطة بكل ما يتعلق بجريمة تزوير العملة وتقليدها او تزيفها.
٦	الاسئلة التي يمكن ان تجيب عنها المحاضرة	١ مالمقصود بتزوير العملة او تقليدها ؟ ٢ ماهي اركان جريمة تزوير العملة وتقليدها؟ ٣ مالفارق بين التزوير او التزيف؟ ٤ مالمقصود بحيازة العملة المزيفة او ترويجها؟ ٥ مالمقصود بتداول العملة قانونا او عرفا؟
٧	العرض:	يعالج قانون العقوبات الخاص توضيح الجرائم الخاصة وبيان اهم اركان تلك الجرائم. ينبغي على كل طالب الاحاطة بتلك الاركان. جريمة تزوير العملة وتقليدها او تزيفها كغيرها من الجرائم تتكون من ركنين: مادي ومعنوي. يتكون الركن المادي من عدة عناصر هي: تقليد العملة ويقصد به صنع عملة جديدة تشبه العملة المتداولة باي وسيلة. ليس بالضرورة ان

يكون التقليد متقنا وانما قد لا يكون متقنا ويمكن كشفه عند التمعن فيه.

التزييف كركن من اركان الجريمة على انه انتقاص شيء من معدن عملة او طلاؤها بطلاء يجعلها شبيهة بعملة اخرى اكثر منها قيمة. فالتزييف لا يرد الا على عملة صحيحة في الاصل. وكما ورد في التعريف اعلاه يتم بالانتقاص او التمويه.

اما التزوير فيقصد به تغيير الحقيقة في عملة صحيحة. فهو يشبه التزييف من حيث انه لا يقع الا على عملة صحيحة.

وكذلك يعد ادخال العملة المزيفة او المقلدة الى العراق او خراجها منه ركن من اركان جريمة تزوير العملة او تزييفها. فكل من يدخل الى العراق عملة مزيفة او مقلدة يعد مرتكبا جريمة تزوير العملة.

الترويح ويقصد به وضع او طرح العملة المقلدة او المزورة في التداول.

كذلك يعد الترويح او التعامل احد اركان جريمة تزوير العملة او تقليدها. واخيرا يعتبر اعادة التعامل باعملة المقلدة ركن من اركان جريمة تزوير العملة وتقليدها او تزييفها. والتعامل بالعملة يتم لاحدى الطرق اما قانونا او عرفا. التداول القانوني هو الزام الافراد بالتعامل بالعملة بوجب القانون ولا يترك للافراد الخيار التعامل بها او ترك التعامل بها. اما التعامل العرفي فيقصد به تداول العملة التي تعارف عليها الناس ولهم الحق التعامل بها او تركها دون ان يكونوا ملزمين بذلك.

الركن المعنوي كركن من اركان جريمة تزوير او تقليد العملة وتزييفها يتكون من عنصرين هما القصد العام والقصد الخاص.

القصد العام يتكون من العلم والارادة اي يجب ان يعلم الجاني انه يقلد او يزور او يزييف عملة صحيحة ومتداولة قانونا وعرفا. اما القصد الخاص فينصرف الى نية الجاني استخدام العملة التي زورها ويطرحها للتداول.

عقوبة الجريمة

اعتبر المشرع عملية تزوير او تقليد العملة وتزييفها جنابة كما قرر لها عقوبة تبعية كمراقبة الشرطة. وتكون عقوبة الجريمة هي السجن لمدة ١٠ سنوات. وتكون العقوبة الحبس والغرامة او احداها يمكن تطبيق على كل من روج او اعادة التعامل في عملة معدنية او ارواقا قانونية نقدية بطل التعامل بها فهذه الجريمة تعد جنحة. وكذلك قرر المشرع عقوبة الحبس لكل من قبض بحسن نية عملة معدنية او ورقة نقدية مقلدة او مزيفة او مزورة ثم تعامل بها بعد ان عرف حقيقتها.

اما العقوبة المشددة للجريمة فتكون الاعدام اذا ترتب على الجريمة هبوط في سعر العملة الوطنية او سندات الدولة. اذا ترتب على الجريمة زعزعة الائتمان في الاسواق الداخلية او الخارجية. واخيرا تكون العقوبة الاعدام اذا ارتكبت الجريمة من عصوية يزيد عدد افرادها على ثلاثة اشخاص.

الاعفاء من العقوبة : قرر المشرع اعفاء الجاني من العقوبة اذا بادر الى ابلاغ السلطات عن الجريمة قبل تمامها وقبل ان تشرع السلطات البحث عن مرتكبها او مرتكبيها و ان يؤدي هذا الاخبار الى تمكين تلك السلطات الى معرفة بقية المساهمين. اما اذا حصل الاخبار بعد وقوع الجريمة فلا يعفى الجاني الا اذا ادى الاخبار تسهيل مهمة القبض على بقية المساهمين،

اتلاف العملة المزورة يعد ايضا عنرا معفيا من العقاب. اذ يعفى الجاني من العقاب اذا قام بتلاف العملة المزورة او المزيفة او المقلدة.

ملاحظة: ان الماحضرة المنشورة على الانترنت تمثل الحد الأدنى من المعرفة والاحاطة بجريمة تزييف او تقليد او تزوير العملة وعلى الطالب ان يراجع المصادر المذكورة للمحاضرة وكذلك اي مصدر اخر يمكن يجده الطالب مفيدا ومتعلقا بهذا الموضوع.

مدرس المادة

م. حمدي تايه جاسم